الأمم المتحدة

A/C.5/65/SR.29

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
2 December 2011
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة التاسعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٨ آذار/مارس ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد روزنتال . . . . . (غواتيمالا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كيلابيل

المحتويات

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠ ٢٠١١ - (تابع)

المخطط العام لتجديد مباني المقر

شروط خدمة وتعويضات المسؤولين الذين يعملون في خدمة الجمعية العامة من غير موظفي الأمانة العامة: عضوا لجنة الخدمة المدنية الدولية المتفرغان ورئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

11-25535 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠ ٢٠١١ – (تابع)

المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/65/5 (Vol. V)، و A/65/271 (Part 1) و Add.1، و A/65/296، و A/65/511 و Add.1 و A/65/725)

١ – **السيد أدلرشتاين** (الأمين العام المساعد المعني بالمخطط العام لتجديد مباني المقر)، عرض، مرفقا بيانه بعرض بالشرائح المحوسبة، التقرير المرحلي السنوي الثامن عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/65/511). وقال إن المخطط العام لتجديد مباني المقر يسير في طريقه المفضي إلى الإنجاز وفي حدود الميزانية المعتمدة. وجرى نقل ستة آلاف موظف إلى أماكن الإيواء المؤقت. وبالإضافة إلى مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر (المخطط العام)، استأجر مكتب خدمات الدعم المركزية أيضا حيزا للمكاتب؛ وتعاون المكتبان تعاونا وثيقا لتنسيق عملية النقل خلال فترة تنفيذ المخطط العام وشغل حيز المكاتب المطلوب لتلبية احتياجات المنظمة إلى توسيع الحيز. وكان للموظفين رد فعل إيجابي إزاء تصميم وملاءمة مكان الإيواء المؤقت في المبنى رقم ٣٨٠ بجادة ماديسون. وأنجزت عمليات الانتقال بأقل قدر من التعطيل.

٢ – وأضاف أن حيز المكاتب الخاص بإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات يقع في مبنى ألبانو الكائن في شارع ٤٦ بالقرب من مجمع المقر. وجرى توجيه مالك المبنى إلى تحديث تكييف الهواء، والمصاعد ونظام التدفئة، لحل المشاكل في المبنى وسيجري رصد الوضع لكفالة عدم تدهور الأحوال.

٣ – واستطرد يقول إن مبنى المرج الشمالي، الذي أُفتتح في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، استضاف مهام مبنى المؤتمرات فضلا عن مكاتب الأمين العام، ورئيس الجمعية العامة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وغير ذلك من المهام الهامة. وجرى تشييد غرفة كهرباء جديدة دائمة في المرج الشمالي.

٤ – وجرى نصب السقالات في مبنى الأمانة العامة من أجل إزالة الحوائط الزجاجية الساترة. ويجري تجميع الحائط الجديد في المكسيك مع توفير مكوناته من كثير من الدول الأعضاء، بما فيها تايلند، وجمهورية كوريا، والفلبين، والهند والولايات المتحدة الأمريكية. وأقيمت مصاعد البضائع الخارجية في مبنيي الأمانة العامة والمؤتمرات لإزالة مواد الهدم وإيصال مواد البناء الجديدة.

٥ – وأُنجز عمل مكثف في نظم الدعم التقني في الطابق السفلي للمجمع. وقد أدت الحاجة إلى الحفاظ على النظم القديمة لخدمة المباني التي لا تزال تستخدم إلى جعل عملية تركيب الهياكل الأساسية أكثر تعقيدا. وكان من الضروري أيضا الابتكار في المراحل لتقليل التأثير إلى الحد الأدنى على مئات الموظفين الذين استمروا في العمل في الطوابق السفلى وللحد من فقدان أماكن وقوف السيارات. وجرى، حتى الآن، توقيع عقود لتنفيذ ثلاثة أرباع الأعمال المتعلقة بالتدفئة، وتكييف الهواء، والكهرباء، والسباكة، والأمن، والهاتف وغيرها من الخدمات المركزية.

٦ – وبقيت مجموعة من الموظفين من مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الطابق المحمي لمبنى الأمانة العامة حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، حين أكملوا عملية نقل معدات وبرامج مركز البيانات إلى الطوابق السفلى. ودخل مركز البيانات الرئيسي الجديد المتطور مرحلة التشغيل الكامل. وكان مبنى الأمانة العامة خاليا وأنجزت إلى حد

كبير عملية هدم الجدران الداخلية، والسقوف والنظم القديمة.

٧ - ولقد بدأ تجديد مبنى المؤتمرات في آذار/مارس ٢٠١٠. وتجرى حاليا عملية إزالة آثار الأسبستوس كما سيبدأ تركيب الحائط الساتر قريبا. وقد توقف العمل في المبنى لإجراء تصميمات ودراسات إضافية وفي الوقت نفسه انتظارا للتمويل لإدراج مستويات أعلى للحماية من التفجيرات.

٨ - وقد نقل مجلس الأمن مؤقتا إلى موقع أنشئ في غرف الاجتماعات ٤، و ٥، و ٦ و ٧. وأبعدت منضدة المجلس ونقلت وأُعيد تركيب الكابلات الخاصة بها. ونقلت لوحة بير كروغ من الجدار الشرقي لقاعة مجلس الأمن لترميمها وتخزينها؛ وجرى تركيب نسخة منها في القاعة المؤقتة لتعكس بيئة المجلس السابقة.

٩ - وفيما يتعلق بالشراء، فقد جرى التنسيق بشكل ممتاز بين مدير البناء، سكانسكا، وشعبة المشتريات بمكتب خدمات الدعم المركزية. وقد بُذلت جهود مكثفة لزيادة الفرص للمشتريات الدولية، مع إحراز بعض النجاح، وسيتواصل بذل الجهود طوال تنفيذ المشروع. بيد أن العطاءات المقدمة من البائعين من البلد المضيف كانت هي الأقل تكلفة.

١٠ - ونقلت الأعمال الفنية من مبنيي المؤتمرات والأمانة العامة إلى مبنى المرج الشمالي أو خارج الموقع لتخزينها أو ترميمها. وستتم حماية القليل من الأعمال في الموقع، مثل اللوحات الجدارية المرسومة مباشرة على الجبص والفسيفساء الثقيلة. وقررت الدول الأعضاء أن المسؤولية عن حفظ الأعمال الفنية تقع على المانح الأصلي. ونسق الكثير من المانحين بالفعل مع إدارة الشؤون الإدارية لاسترجاع هداياهم للحفظ خارج الموقع خلال فتر تنفيذ المخطط العام.

١١ - وأردف أن للمشروع سجلا متميزا في مجال السلامة. ذلك أنه مع إنجاز أكثر من ٢,٦ مليون ساعة عمل/فرد، لم يحدث سوى قلة من الإصابات الطفيفة لعمال البناء، أدت ثلاث منها إلى فقدان ساعات عمل ليلية. وعانى أحد الموظفين في الآونة الأخيرة من كسر في المرفق أثناء انتقاله إلى الطابق السفلي بعد إنجاز أعمال البناء، واتخذت تدابير لتجنب تكرار حدوث ذلك. ولم يبلغ بحدوث إصابات للوفود، أو الزائرين أو الموظفين.

١٢ - وسيؤدي تنفيذ المخطط العام إلى الفقدان الدائم لما يبلغ ٣٥٠ مكانا لوقوف السيارات. وعلى الرغم من تقليل الأماكن بشكل فعلي لاستيعاب أنشطة البناء، فقد أمكن تجنب حدوث نقص في أماكن وقوف السيارات.

١٣ - وأشار إلى أن عددا من الدول الأعضاء قد أعرب عن رغبته في المساعدة في عمليات زخرفة وتأثيث غرف أو أماكن معينة في إطار برنامج المنح الذي وافقت عليه الجمعية العامة. وجرى توقيع اتفاقات مع الاتحاد الروسي، والدانمرك والصين، وتجرى المناقشات حول اتفاقات أخرى. وقد وافقت بعض الدول الأعضاء، بما فيها الدانمرك والسويد والنرويج، التي أسهمت في الأصل في تصميم قاعات محددة في مبنى المؤتمرات على استكمال هداياها وأشرف المهندسون المعماريون على حفظ الجوانب المعبرة عن الطابع المميز لمباني الأمانة العامة، والمؤتمرات والجمعية العامة. وتمثل الهدف من ذلك في حفظ وتجديد الكتابات بأحرف محمولة على دبابيس، والأرضيات المشققة، والردهات الحجرية، والأبواب والزخارف الخشبية، وموائد المؤتمرات والأثاثات الأنيقة، وغيرها من السمات التي تستعيد بيئة الأمم المتحدة في خمسينات القرن الماضي.

١٤ - وفيما يتعلق بالأداء البيئي، فمن المسقط أن ينخفض استهلاك الطاقة بنسبة ٥٠ في المائة. وسيجرى تخفيض

انبعاثات غاز الدفيئة بنسبة ٤٥ في المائة واستهلاك المياه بنسبة ٤٠ في المائة. وجرت أعادة تدوير ما نسبته زهاء ٩٠ في المائة من ركام البناء. ويسير المشروع في المسار السليم لتحقيق درجات عالية جدا من التقدير في نظم الدول الأعضاء التي تقيس الأداء البيئي للبناء.

١٥ - وذكر أن الأمين العام أنشأ المجلس الاستشاري للمخطط العام الذي عقد ثلاثة اجتماعات حتى الآن. وبغية الحد من تكاليف السفر والأثر البيئي، فقد عقد الاجتماع الأخير عن طريق التداول بالفيديو.

١٦ - واسترسل يقول إنه جرى إدماج عدد من الاحتياجات الأمنية الإضافية في تصميم المشروع عقب صدور التقرير السنوي الثامن. وبسبب الزيادة التي حدثت مؤخرا في عدد وخطورة الحوادث الإرهابية في جميع أنحاء العالم، أجرت إدارة شؤون السلامة والأمن ومكتب المخطط العام مناقشات مع البلد المضيف والمدينة المضيفة فيما يتعلق بأمن المقر، ولا سيما في محيطه. وقد أدت دراسة للمستويات المطلوبة للحماية من التفجيرات إلى اتفاق مفاده أنه ينبغي إدماج معايير أرفع للحماية من التفجيرات في المخطط العام. وكانت أكثر أوجه الضعف إلحاحا تلك التي في الجانب الشرقي للمجمع، في مبنى المؤتمرات الكائن فوق طريق فرانلكين د. روزفلت. وجرى بالتعاون مع البلد المضيف تحديد التمويل اللازم لعملية التحسين المطلوبة، وهو قيد التنفيذ. ويحتاج الحد الخارجي الغربي لمجمع المقر أيضا إلى الحماية بشكل أفضل: وأعرب البلد المضيف عن دعمه لتغيير النطاق للجادة الأولى ليشمل غرس أعمدة، وحواجز الصد وغيرها من التدابير.

١٧ - وسيكون لتغييرات التصميم في مبنى المؤتمرات تأثير إيجابي كبير في الأجل الطويل من خلال زيادة تعزيز المجمع. وكان هناك تأثير سلبي في الأجل القصير تمثل في تأخير إنجاز المخطط العام. وقد توقف العمل لفترة قصيرة لوضع الصيغة النهائية لترتيبات التمويل وتصميم التعزيزات. وتجرى الآن أنشطة البناء؛ وستحتاج الأعمال الهيكلية الإضافية للحماية من التفجيرات وقتا إضافيا. ولم يُعرف حتى الآن طول وقت التأخير الصافي في الجدول الزمني. وسيتأخر أيضا بدء العمل في مبنى الجمعية العامة وإتمامه، إذ أنه يتصل بشكل مباشر بإنجاز مبنى المؤتمرات. ولن يتأثر العمل في مبنى الأمانة العامة بالتغيير كما أن إعادة شغل المبنى سوف تكتمل وفقا للجدول الزمني بحلول نهاية عام ٢٠١٢.

١٨ - وانتقل إلى الحديث عن الحالة المالية للمشروع، فقال إن التقييم الخامس والأخير قد أرسل إلى الدول الأعضاء في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ولم تكن هناك حاجة إلى إصدار خطاب اعتماد، على النحو الذي أذنت به الجمعية العامة، ولكن سلطة إصداره ستكون ذات أهمية حاسمة لمدير البناء في حالة نشوء الحاجة إلى هذا الخطاب. وجرى الدخول في التزامات مالية بمبلغ ١,٥ بليون دولار، مما يمثل أكثر مما نسبته ٧٥ في المائة من المشروع. وجرى تخفيض تجاوز تكاليف المشروع من ١٠ في المائة زيادة على الميزانية خلال السنة الأولى للمشروع إلى ما يقل عن نسبة ٤ في المائة - ٨٠ مليون دولار- زيادة على الميزانية الحالية. واستمر انخفاض التكلفة. ونظرا لإنجاز معظم المشروع، فقد قلّ خطر حدوث مفاجآت معاكسة، مما جعل من الممكن تخفيض الاعتماد المخصص للطوارئ وتصاعد الأسعار.

١٩ - واختتم كلمته قائلا إنه لا يزال واثقا أن المخطط العام سينجز بما يقرب من الميزانية المعتمدة أصلا أو في حدودها؛ ولن يكون من الممكن، مع ذلك، استيعاب أي من التكاليف المرتبطة بالمخطط العام أو تكاليف المركز الثانوي للبيانات. ونظرا لأن مستوى الميزانية المعتمدة يبلغ ١,٨٧٦ بليون دولار، فسيكون التدفق النقدي سليما حتى

عام ٢٠١٢، حيث سيكون مطلوبا في ذلك الوقت توفير التمويل التام للتكاليف المرتبطة بالمخطط العام.

٢٠ - **السيد يامازاكي** (المراقب المالي): قدم تقرير الأمين العام عن مقترحات تمويل التكاليف المرتبطة بالمشروع المطلوبة لعام ٢٠١١ في إطار الميزانية المعتمدة للمخطط العام (A/65/511/Add.1)، فقال إن لجنة توجيهية قد أنشئت، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٨/٦٤، في مستهل عام ٢٠١٠ لتحليل التكاليف المرتبطة بالمخطط العام. وحُملت الإدارات المسؤولية عن تبرير الفروق الكبيرة مقارنة بالميزانية وطُلب إليها تنقيح اسقاطاتها حيثما كان الأداء الفعلي لا يتماشى مع معدلات الاستفادة المتوقعة. وجرت أيضا مناقشة أوجه الترابط بين احتياجات الإدارات والجدول الزمني للمخطط العام. وقد عززت آلية استعراض التنسيق وتخطيط الإدارات ورصدها واستخدامها للتكاليف المرتبطة بالمخطط العام.

٢١ - وأضاف يقول إن الجمعية العامة اعتمدت تكاليف مرتبطة بالمخطط العام قدرها ٧٢,٣٤ مليون دولار لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، وافقت الجمعية، في مقررها ٥٤٣/٦٥، على نقل الرصيد غير المستخدم إلى عام ٢٠١١ رهنا بالنظر في هذا التقرير. ويقدم التقرير تحليلا للنفقات الفعلية لعام ٢٠٠٩ البالغ قدرها ١٨,٤ مليون دولار وتنقيحا للنفقات المتوقعة لعام ٢٠١٠ بحيث تبلغ ١٤,٨٦ مليون دولار. وبلغت النفقات الفعلية في عام ٢٠١٠ مبلغا وقدره ١٤,٧٧ مليون دولار، أو ما نسبته ٩٩ في المائة من النفقات المسقطة.

٢٢ - وبلغت الاحتياجات المقدرة من الموارد لعام ٢٠١١ مبلغ ١١٠,٩٨ مليون دولار. ومع مراعاة الرصيد البالغ ٣٩,١١ والمتاح في نهاية عام ٢٠١٠، فقد اقترح اعتماد مبلغ إضافي صافيه ٧١,٨٧ مليون دولار كي يتسنى مواصلة الأنشطة الأساسية، التي سيدخل معظمها مرحلة التنفيذ في عام ٢٠١١.

٢٣ - وكانت أفضل التقديرات للاحتياجات لما بعد عام ٢٠١١ قد بلغت ١٤,٧ مليون دولار لعام ٢٠١٢ ومبلغ ٣,٦ ملايين دولار لعام ٢٠١٣، وذلك بافتراض عدم وجود تأخير كبير في نقل الموظفين إلى مباني المقر في عام ٢٠١٢.

٢٤ - وذكر أن عملية نقل خدمات البيانات إلى مبنى المرج الشمالي قد قاربت على الاكتمال، وسيبدأ في النصف الأول من عام ٢٠١١ تشغيل نسخة من نظام إدارة أصول وسائط الإعلام لإثبات صحة المفهوم ومن المتوقع أن تكتمل عملية شراء مرفق البث الدائم في عام ٢٠١١. كما أن شراء الأثاثات يجري بصورة طيبة. ومن المقرر اختيار البائعين ممن ستقبل عروضهم في حزيران/يونيه ٢٠١١ ومن المتوقع وصول الشحنات الأولى من أثاث مبنى الأمانة العامة في تشرين الثاني/يناير ٢٠١١.

٢٥ - **السيد لو يو** (رئيس اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي الحسابات): قال في معرض تقديمه لتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (A/65/5، المجلد الخامس)، إنه لم يتم إرفاق أي رأي لمراجعي الحسابات بالتقرير، لأن الحسابات المتعلقة بالمخطط العام قد أُدرجت في البيانات المالية للأمم المتحدة؛ وقُدم تقرير المجلس عن تلك الحسابات (A/65/5، المجلد الأول)، إلى الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ولذلك فإن بيانه سيقتصر على الملاحظات الأساسية التي أبدتها الإدارة والواردة في التقرير الحالي، والتي تستند إلى استعراض العقود المتعلقة بالمشروع.

٢٦ - وأشار إلى أن المجلس قد أعرب في آذار/مارس ٢٠٠٩ عن القلق إزاء تسهيل الضوابط في عملية الشراء،

فقال إن الإدارة، وقت إجراء مراجعة الحسابات، لم تكن قد اتخذت بعد إجراءا علاجيا بإنشاء لجنة للاستعراض اللاحق لمنح العقود. ولذلك لا تزال المشاكل التي جرى تسليط الضوء عليها فيما سبق قائمة؛ وحث المجلس الإدارة على تشغيل عملية الاستعراض بأثر رجعي بأسرع ما يمكن. وعلاوة على ذلك، لاحظ المجلس في بعض الحالات أن أوامر التغيير ذات صلة ضئيلة بالعقود الأولية.

٢٧ - وأضاف يقول إن تنفيذ المشروع تأخر بما يتراوح بين تسعة أشهر وعام واحد عن الجدول الزمني المقرر، مقارنة بفترة الستة أشهر التي سبق الإبلاغ عنها. ونجم التأخير في مبنى الأمانة العامة عن عدم إخلاء المبنى في الوقت المحدد. ويمكن اعتبار العدد المتزايد من طلبات تغيير البرنامج والافتقار إلى القدرة على اتخاذ قرار بشأن تخطيط حيز المكاتب أسباب إمكان حدوث المزيد من التأخيرات في المستقبل.

٢٨ - وفي وقت إجراء مراجعة الحسابات، قدرت نسبة زيادة إجمالي تكلفة المشروع عن الميزانية المعتمدة بما يساوي ٥ في المائة. واستنادا إلى بعض أنماط النفقات، مثل نفقات الخبراء الاستشاريين، فإن خفض التكاليف والبقاء في حدود الميزانية سيشكل تحديا. وفي ذلك الصدد، لم تقدم الإدارة دليلا على أن عملية هندسة القيمة قد أنتجت وفورات كبيرة.

٢٩ - وأخيرا، لاحظ، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات المجلس الواردة في تقريره عن المخطط العام للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (A/65/296)، أن الإدارة تعتبر أن ١٤ من الـ ٢٠ توصية الصادرة قد جرى تنفيذها بالفعل وأن ٦ توصيات قيد التنفيذ، مقارنة بـ ٧ وواحدة على التوالي، لعام ٢٠٠٨. ويشكل تتبع تنفيذ توصيات المجلس جزءا لا يتجزأ من تحليله للحالة السريعة التغير للمخطط العام.

٣٠ - **السيد كيلابيل** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال، وهو يعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/65/725)، إن مقتضيات تحصين محيط مبنى المقر ضد أخطار المتفجرات المحمولة على مركبات ستؤثر على تاريخ إتمام المخطط العام لتجديد مباني المقر وتكلفته الإجمالية. وكان مكتب المخطط العام قد أعد مفهوما منقحا لتعزيز الحماية التي يتم توفيرها لشاغلي مبنى المؤتمرات. ولما كان تشييد المنشآت الأمنية سيؤخر تاريخ إتمام مبنى الجمعية العامة من أواخر عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٤، فقد طلبت اللجنة الاستشارية من المكتب تزويد الجمعية العامة، عند نظرها في التقرير الحالي، بتفاصيل مستوفاة بشأن التغيرات المنتظرة وتأثيرها على الجدول الزمني.

٣١ - وذكر أن القلق يساور اللجنة الاستشارية بشأن صعوبة استيعاب التكاليف المرتبطة بالمخطط العام في حدود الميزانية المعتمدة للمخطط العام لتجديد مباني المقر، حسب التكليف الصادر عن الجمعية العامة. وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام تقديم اقتراحات، في موعد لا يتجاوز النصف الثاني لعام ٢٠١١، بشأن أفضل سبل التعامل مع تلك التكاليف دون وضع عبء مالي إضافي على الدول الأعضاء.

٣٢ - ووجه الانتباه إلى تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/65/5، (المجلد الخامس))، الذي أثار قضايا تتعلق بالزيادات في التكاليف وإدارة المشتريات والعقود. وقال إن اللجنة الاستشارية رحبت بأن الأثاث القابل للتعديل الذي لا يزال في حالة جيدة سيُعاد استعماله قدر الإمكان. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن تجري عملية الشراء بالامتثال التام

للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. وقد عُرضت توصيات اللجنة الاستشارية في الفقرة ٢٩ من تقريرها.

٣٣ - **الرئيس**: أشار إلى أن التقرير السنوي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية ((A/65/271 (Part I) و Corr.1 و Add.1 و Add.1/Corr.1)، الذي يتضمن فرعا عن المخطط العام لتجديد مباني المقر قد عُرض في الجلسة الخامسة للجنة، وأن تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصية مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقاريره إلى الأمم المتحدة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وعن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (A/65/296) قد عُرض في الجلسة السابعة للجنة.

٣٤ - **السيد دي لوكا** (الأرجنتين): تكلّم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إنَّ المجموعة تود أن تعرف لماذا لم يتم النظر في التقرير المرحلي السنوي الثامن للأمين العام عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/65/511) خلال الجزء الرئيسي من الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة بموجب الولاية التشريعية ذات الصلة، وأعرب عن أمله في أن يُنظر في التقارير المقبلة في الجزء الرئيسي من دورات الجمعية، وذلك طبقا لممارسة اللجنة. وأشار إلى أن ذلك يتسق مع التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/65/5، (المجلد الخامس))، الذي ينبغي تنفيذه على وجه السرعة، كما يتسق مع ملاحظات وتوصيات اللجنة الاستشارية ذات الصلة.

٣٥ - وأضاف أن المجموعة، وقد لاحظت التأخير المرجح لمدة ستة أشهر في إنجاز المخطط العام لتجديد مباني المقر بسبب الأعمال البنيوية الإضافية المتعلقة بالتعزيزات الأمنية، بتكلفة تُقدَّر بحوالي ١٠٠ مليون دولار، يقلقها أن تلك التعزيزات الأمنية دفعت مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر إلى وضع مفهوم منقح يغير نطاق العمليات. وبموجب قرار الجمعية العام ٨٧/٦٢، ينبغي أن يقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة أي خيارات تتعلق بنطاق المشروع، بالإضافة إلى الخيارات التي سبق أن ووفق عليها، كي تنظر فيها وتقرها. ويساور المجموعة القلق أيضا لأن التأخيرات قد تفضي إلى زيادة التكاليف وهي تشدِّد على الحاجة إلى تجنب التأخيرات وتجاوز التكاليف وإدخال تعديلات على التصميم الذي تمت الموافقة عليه. ولاحظت المجموعة باهتمام الشكوك التي أعرب عنها مجلس مراجعي الحسابات بشأن فوائد هندسة القيمة وتوصية المجلس بأن يعاد تقييم مزايا تلك العملية. ويُؤمل أن يظل المشروع في حدود الميزانية المعتمدة وألا يتم التضحية بالنوعية مقابل الوفورات في التكاليف.

٣٦ - ومضى يقول إن المجموعة أعادت تأكيد أن جميع أنشطة الشراء المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر يجب أن تتقيد بقواعد الأمم المتحدة ونظمها وإجراءاتها، وكذلك بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وفي هذا الشأن، ساور المجموعة القلق بشأن ملاحظة المجلس بأن بعض تعديلات العقود تتبدى في مبالغ كبيرة تتعلق بالخدمات دون صلة مباشرة بالنطاق الأصلي للخدمات الواردة في العقود الأصلية. وينبغي أيضا للأمين العام اتخاذ تدابير محددة لزيادة فرص الشراء من بائعين من البلدان النامية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتزويد الدول الأعضاء بمعلومات عن التدابير المتخذة.

٣٧ - واسترسل قائلا إنه بينما تقدر المجموعة وظيفة المراقبة التي يضطلع بها المجلس الاستشاري للمخطط العام لتجديد مباني المقر، ويحدوها الاقتناع بأنها ستؤدي دورا أساسيا في مساعدة مكتب المخطط العام في تحقيق أهدافه، فإنها تتفق مع اللجنة الاستشارية في أن المعلومات المتعلقة بأنشطة المجلس الاستشاري ينبغي تقديمها بصفة منتظمة للجمعية العامة في سياق التقارير المرحلية المقبلة بشأن المخطط العام لتجديد

مباني المقر. وتعتقد المجموعة أيضا أن المجلس الاستشاري يمكنه الاضطلاع بدور هام في مساعدة الجمعية العامة في تقييم مشروع المخطط العام.

٣٨ - وأضاف أن المجموعة دعمت سياسة تبرعات غير تقييدية وتتمشى مع أحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٦٣. وفي هذا الصدد، تود المجموعة مواصلة بحث جدوى توصية اللجنة الاستشارية التي تشجع الأمين العام على التماس تبرعات خاصة، حسب الاقتضاء. كما تحث المجموعة الأمين العام على مواصلة كفالة انتفاع الأشخاص ذوي الإعاقة بمرافق المنظمة على قدم المساواة مع الآخرين، وذلك طبقا لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأعربت المجموعة من جديد عن قلقها إزاء إزالة ٣٥٠ مكانا لوقوف السيارات على نحو دائم. وتحث المجموعة الأمين العام، إذ تشير إلى أن الجمعية العامة هي وحدها التي تملك صلاحية اتخاذ القرارات بشأن إدخال أي تغييرات على مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر وميزانيته واستراتيجية تنفيذه، على أن يضمن عدم خفض العدد الإجمالي لأماكن وقوف السيارات المتاحة للدول الأعضاء عند اكتمال المخطط العام لتجديد مباني المقر، وذلك عملا بقراري الجمعية العامة ٢٩٢/٥٧ و ٢٧٠/٦٣.

٣٩ - وأخيرا، قال إن المجموعة، إذ تضع في اعتبارها أن النفقات المتصلة بالمخطط العام والتكاليف المرتبطة به قد تصل إلى مستوى عال في عام ٢٠١١، وأنه ليس من المتوخى حتى الآن إدخال زيادات على الميزانية الإجمالية المعتمدة حتى عام ٢٠١٣، فإنها تتفق مع اللجنة الاستشارية بشأن أهمية معالجة مسألة التدفقات النقدية بطريقة شفافة وملائمة، دون فرض عبء مالي إضافي على الدول الأعضاء.

٤٠ - **الرئيس**: قال إن المكتب، الذي يضم ثلاثة ممثلين للدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، اتخذ قرارا بعدم النظر في التقرير المرحلي السنوي الثامن للأمين العام عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/65/511) خلال الجزء الرئيسي من الدورة الحالية حين اتضح في أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ أن اللجنة ستضطر، بسبب ضيق الوقت، إلى إرجاء النظر في بعض القضايا الأقل إلحاحا خلال الدورة المستأنفة.

٤١ - **السيدة رايش** (هنغاريا): تكلّمت باسم الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشحة أيسلندا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وكرواتيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا وصربيا؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقالت إنَّ الاتحاد الأوروبي يسره أن المخطط العام لتجديد مباني المقر يسير قدما. وعلى الرغم من بعض القلق إزاء التأخر الجاري في الجدول الزمني للبناء، فإن الاتحاد الأوروبي يثق في أن المشروع سوف يُنفَّذ بحلول نهاية عام ٢٠١٣ وفق ما كان مقررا. بيد أنها أعربت عن اتفاق الاتحاد الأوروبي مع توصيات مجلس مراجعي الحسابات، وعن مشاطرته بوجه خاص قلق المجلس إزاء زيادة التكاليف، على الرغم من انخفاض عجز الميزانية في السنة السابقة. وأكدت على وجوب بذل المزيد من الجهود من أجل إنجاز الوفورات الكفيلة بالإبقاء على المشروع في حدود الميزانية المعتمدة، وضمان استيعاب التكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، وتجنب المشكلات المتوقعة المتعلقة بالتدفقات النقدية على الأجل الطويل، حيث أنه لا ينبغي توقُّع أن تتحمل الدول الأعضاء عبئا ماليا إضافيا يتجاوز الميزانية المعتمدة. وسوف يسعى الاتحاد الأوروبي في المشاورات غير الرسمية إلى مزيد من الإيضاح بشأن هذه المسائل وسائر المسائل المتصلة بها، مثل تقييم جدوى هندسة القيمة، والجدول الزمني الراهن للمخطط العام لتجديد مباني المقر، والتدابير الجاري اتخاذها للحد من المزيد من عمليات التأخير، ولا سيما مع مراعاة إمكانية تصاعد التكاليف.

ويتوقع الاتحاد الأوروبي أن تواصل الأمانة العامة اغتنام الفرص التي يتيحها المناخ الاقتصادي الراهن من أجل تخفيض التكاليف، مع عدم الإخلال بجودة المشروع وأدائه. وستكون المعلومات الإضافية عن الحجم المحتمل للتبرعات من الدول الأعضاء والجهات المانحة الخاصة، وعن أنشطة إدرار الدخل، موضع ترحيب أيضا.

٤٢ - **السيد بالانتين** (نيوزيلندا): تكلّم أيضا بالنيابة عن أستراليا وكندا، فقال إن الوفود الثلاثة ترحب بالتقدم الكبير المحرز بشأن المخطط العام لتجديد مباني المقر خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبالنظر إلى أهمية السلامة والأمن، تتطلع الوفود الثلاثة إلى تلقي معلومات إضافية عن المناقشات بين البلد المضيف وإدارة شؤون السلامة والأمن بشأن أمن المنطقة المحيطة بالمباني.

٤٣ - وأضاف أن الوفود الثلاثة تشاطر اللجنة الاستشارية القلق من إمكانية صعوبة استيعاب التكاليف المرتبطة بالمخطط العام في حدود الميزانية المعتمدة، حسب التكليف الصادر عن الجمعية العامة، وأنها توافق أنه ينبغي تناول المسألة بطريقة لا تفرض أي عبء مالي إضافي على الدول الأعضاء. ولذا فإن الوفود الثلاثة يهمها تلقي اقتراحات من الأمين العام بشأن أفضل سبل معالجة التكاليف المرتبطة بالمخطط العام.

٤٤ - واختتم كلمته قائلا إن الوفود الثلاثة ترحب بالجهود الرامية إلى التقيد بمعايير وصول الأفراد ذوي الإعاقة إلى المرافق، وفي بعض الحالات تخطي تلك المعايير، وإنها تعرب عن أملها في اتّباع أفضل الممارسات في توفير مرافق الصحة والرفاهية الملائمة. وأخيرا، فإنها تؤيد عملية هندسة القيمة الجارية وترحب بالوفورات الكبيرة في التكاليف المتحققة حتى الآن، كما أنها على ثقة من أنه سيتم تخطي العراقيل المتبقية وسيجري إنجاز المشروع بنجاح في الوقت المحدد وفي حدود الميزانية.

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (تابع)

شروط خدمة وتعويضات المسؤولين الذين يعملون في خدمة الجمعية العامة من غير مسؤولي الأمانة العامة: عضوا لجنة الخدمة المدنية الدولية المتفرغان ورئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/65/676 و A/65/767)

٤٥ - **السيد روي** (رئيس قسم السياسات وشروط الخدمة، بمكتب إدارة الموارد البشرية): قال، وهو يعرض تقرير الأمين العام (A/65/676)، إن مسألة شروط خدمة وتعويضات عضوي لجنة الخدمة المدنية الدولية المتفرغين ورئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قد نظرت فيها اللجنة في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، عملا بقرار الجمعية العامة ٥٨/٢٦٦، ثم أحيلت تلك المسألة إلى الدورة الرابعة والستين، والتي لم يُتخذ خلالها أي إجراء. ويتضمن التقرير المعروض على اللجنة حاليا، وهو صيغة محدثة من التقرير السابق للأمين العام بشأن هذه المسألة (A/63/354)، معلومات تفصيلية عن رواتب المسؤولين الثلاثة المعنيين والتغيرات في تعويضاتهم الصافية اللاحقة على كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وكذلك رواتب الأمناء العامين المساعدين ووكلاء الأمين العام، لأغراض المقارنة. وكانت الجمعية العامة قد أكدت مجددا، في القرار ٥٥/٢٣٨، أن مجموع التعويض الصافي السنوي للمسؤولين الثلاثة المعنيين ينبغي أن يعادل ٩٧ في المائة من التعويض الصافي السنوي لأكبر مسؤولي الأمم المتحدة، وهي العلاقة التي كانت قائمة في عام ١٩٩٦. ومن أجل إعادة تلك العلاقة، يتعين زيادة الراتب السنوي لرئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية ورئيس

اللجنة الاستشارية إلى ٠٨٤ ٢٣٢ دولارا، بينما ينبغي زيادة راتب نائب رئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية، الذي لم يحصل على علاوة خاصة قدرها ٠٠٠ ١٠ دولار، إلى ٠٨٤ ٢٢٢ دولارا.

٤٦ - وذكر أنه لم يُقترح إدخال أي تغيرات أخرى على شروط خدمة المسؤولين الثلاثة المعنيين، باستثناء زيادة أجرهم الداخل في حساب المعاش التقاعدي، الذي تمت تسويته في الوقت نفسه وبالنسبة المئوية نفسها التي تستخدم لتسوية تعويضاتهم السنوية. وفي حالة سريان التغير المقترح في الرواتب، فسوف يزيد الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي لرئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية ورئيس اللجنة الاستشارية إلى ٨٢٧ ٢٨٧ دولارا، ولنائب رئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية إلى ٢٢٤ ٢٧٣ دولارا.

٤٧ - **السيد توريس ليبوري** (نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال، وهو يعرض تقرير اللجنة الاستشارية (A/65/767)، إن التقرير يوفر معلومات عن المنهجية المستخدمة في حساب تعويضات المسؤولين الثلاثة المعنيين وتوقيت عمليات الاستعراض السابقة. وأفاد أن اللجنة الاستشارية توافق على اقتراح الأمين العام القائل بإعادة تعويض رئيس لجنة الخدمة المدنية ونائب رئيسها ورئيس اللجنة الاستشارية إلى ما يعادل ٩٧ في المائة من تعويض أكبر مسؤولي الأمانة العامة، كما أوصت اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على الزيادات في التعويض السنوي الصافي وفي مجموع الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي المبينة في الفقرتين ٩ و ١١ من تقرير الأمين العام (A/65/676).

٤٨ - واختتم كلمته قائلا إن اللجنة الاستشارية أعربت، أثناء نظرها في تقرير الأمين العام، عن قلقها بشأن كفاءة عملية استعراض التعويضات وغيرها من شروط الخدمة الخاصة بالمسؤولين الثلاثة المعنيين على فترات تتزايد تواترا. واستجابة لهذه الشواغل، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأمين العام يحبذ الأخذ بآلية للتسوية التلقائية. ولما كانت اللجنة الاستشارية قد تبنت الرأي القائل بأن الأخذ بهذه الآلية سوف يستجيب لدواعي قلقها بشأن الكفاءة، كما أنه سيوفر أيضا دليلا جيدا بشأن نسبية التعويض، فقد أوصت اللجنة الجمعية العامة بالنظر في إيجاد آلية للتسوية التلقائية بغية تسوية تعويضات المسؤولين الثلاثة المعنيين بحيث تظل عند نسبة ٩٧ في المائة من تعويضات أكبر مسؤولي الأمانة العامة. وإذا ما قررت الجمعية العامة إنشاء مثل هذه الآلية، فإن الحاجة سوف تظل مع ذلك قائمة إلى استعراض شروط الخدمة الأخرى المتعلقة بالمسؤولين الثلاثة المعنيين، خلال فترات زمنية ملائمة.

٤٩ - **السيد دي لوكا** (الأرجنتين): تكلّم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إنَّ المجموعة ترحب بتقرير الأمين العام بشأن شروط خدمة وتعويضات عضوي لجنة الخدمة المدنية الدولية المتفرغين ورئيس اللجنة الاستشارية (A/65/676)، وإنها ملتزمة بالتوصل إلى نتيجة مقبولة بشأن هذه المسألة. وأعرب عن قلق المجموعة إزاء عدم اتخاذ اللجنة لأي تدابير بشأن التقرير السابق للأمين العام (A/63/354). وأضاف أن المجموعة ترى أن الأمين العام والأمانة العامة مسؤولان عن أخذ زمام المبادرة في إخطار الجمعية العامة بأن مجموع التعويض السنوي الصافي للمسؤولين المعنيين قد انخفض لأدنى من مستوى تعويض الأمناء العامين المساعدين. ولذا فمن المؤسف أنه حينما انخفض تعويض المسؤولين الثلاثة ليصبح أدنى من المستوى المحدَّد في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، لم تُعرض المسألة على الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين طبقا لقرار الجمعية ٥٨/٢٦٦. وذكر أن المجموعة سوف تسعى إلى أن تستوضح أكثر كيف

أثـر هـذا الإغفـال علـى مجموعـات التعويـضات الخاصـة بالأفراد المعنيين.

٥٠ - واختتم قائلا إن المجموعة تتفق مع ملاحظات اللجنة الاستشارية بشأن التواتر المتزايد الذي دُعيت الجمعية العامة إلى أن تستعرض به تعويضات وشروط خدمة المسؤولين الثلاثة المعنيين، وأنها ترى أنه يمكن تحقيق المزيد من الكفاءة عن طريق إيجاد آلية للتسوية التلقائية. وذكر أنها سوف تسعى إلى الحصول على مزيد من الإيضاح بشأن تلك المسألة في مشاورات غير رسمية.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥.